



Royaume du Maroc  
Conseil consultatif des droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

**LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE**

**16 Février 2010**

**16 فبراير 2010**

## «حرزني يعتبر» الجرائم» كتابا شجاعا ومدافعا عن العدالة

■ أخبار اليوم ■

إرجاع الأدمية للضحية وإعادتها إلى وضع من له الحق في التمتع بجميع الحقوق» ولا تنحصر، حسب، «في إرجاع الضحية إلى وضعه الأدمي، بل وأيضا في عدم شيطنة الجلاذ». واعتبر أنه بالرغم من قول الكاتب إن «جميع المحاكمات التي مرت عبر التاريخ جانبت العدالة، كما أن الضحية أصبحت مقدسة»، وبالرغم من الحماسة التي يقرأ بها غارابون قضية العدالة الدولية، «فمنظوره لهذا المفهوم يبقى ضيقا لوجود العديد من الحالات التي قد تتطلب اللجوء إلى أنواع أخرى من العدالة».

من جهته، قرأ إدريس اليزمي، رئيس مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، المؤلف الثاني «محاكمة الحرب، محاكمة التاريخ: عن الاستعمال الجيد للجان الحقيقة والعدالة الانتقالية»، لبيير أزان، انطلاقا من تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، التي اعتبرها تجربة رائدة في مجال العدالة الانتقالية.

وأضاف اليزمي أن المغرب انتقل من مرحلة الذاكرة في هذه التجربة إلى مرحلة التأريخ.

اعتبر أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في قراءة له لكتاب «جرائم لا يمكن لا معاقبة مرتكبيها ولا العفو عنهم: من أجل عدالة دولية» لأنطوان غارابون، أنه «كتاب شجاع يحفز على التفكير ويدافع عن تحقيق العدالة».

جاء ذلك خلال اللقاء الذي نظمه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمناسبة الدورة الـ16 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، حول كتابين في موضوع العدالة الانتقالية قارب أولهما العدالة الدولية، من خلال إبراز طابعها المركب والروابط الجديدة التي تنسج بين العدالة والسياسة، فيما ساءل الثاني آثار سياسات المصالحة ولجان الحقيقة عبر العالم.

وأضاف أن قيام مجتمع ديمقراطي، بالنسبة إلى غارابون، يتجلى في «اعتراف مجموعة من الأفراد لبعضهم البعض بحق يلخص أدميتهم»، مضيفا أن العدالة لديه «هي

## حصيلة أشغال مجموعات العمل في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

أكد محمد ليديدي الكاتب العام لوزارة العدل ، في معرض كلمة ألقاها بمناسبة مناقشة حصيلة أشغال مجموعات العمل الموضوعاتية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، على أهمية هذا اللقاء الذي سساهم في إغناء وإثراء التقرير التركيبي المنبثق عن أشغال المجموعات الموضوعاتية، مضيفاً أن خطة العمل الوطنية ستظل منفتحة على كل الإضافات التي من شأنها أن تجعل هذا العمل يبلغ أكبر حد من المكتسبات في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. من جهته، استعرض الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المحجوب الهيبة مراحل أشغال المجموعات والقضايا التي تطرقت إليها خلال اجتماعاتها المتعددة منذ انطلاق عملها، والتي تهم على الخصوص مجموعة من الحقوق، ومقاربة النوع الاجتماعي، وتعزيز حقوق النساء، وحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذا الحقوق الجماعية والفردية، مضيفاً أنه تم تنظيم ثلاث دورات لمجموعات العمل الموضوعاتية من أجل تعميق النقاش حول المواضيع التي يجب أن تحظى بالأولوية عند صياغة الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، مشيراً إلى أن أورشال المجموعات مكنت من الانفتاح على الطاقات غير الممثلة في لجنة الإشراف، كما ذكر الهيبة أن مجموعة المقاربة الحقوقية للتنمية البشرية حددت أهدافاً ينبغي استحضارها في الخطة كأولويات في هذا المجال، وتتمثل على الخصوص في العمل على توفير بيئة سليمة، وتأمين وتكريس الحقوق الثقافية واللغوية بكل مكوناتها المتعددة للحفاظ على الهوية المغربية، وتمكين المواطن من خدمات صحية ذات جودة وموزعة بطريقة عادلة على مجموع التراب الوطني

وكأنت لجنة الإشراف على إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب، نظمت يوم السبت الماضي، لقاءً لمناقشة حصيلة أشغال مجموعات العمل الموضوعاتية المكلفة بإنجاز خطط العمل الخاصة بعدد من المحاور ذات الأولوية، حيث أن هذا اللقاء جاء تويجاً للدينامية التي عرفتها المجموعات الموضوعاتية والمصادقة



على المنتج النهائي لهذه المجموعات الذي سيشكل أساساً لصياغة الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب.

وقد انكب المشاركون في هذا اللقاء على دراسة تقارير مجموعات العمل المكلفة بإنجاز خطط العمل الخاصة بالمحاور ذات الأولوية المحددة من قبل لجنة الإشراف والمتعلقة بالديمقراطية والحكامة، والإطار المؤسسي والتشريعي، والحقوق الفئوية والموضوعاتية، والمقاربة الحقوقية والتنمية البشرية.

كما تهم هذه الأهداف توفير تعليم جيد للجميع يحقق المواطنة والتنمية المستدامة، وتوفير شغل لائق وقار لجميع المواطنين والمواطنات يكرس تكافؤ الفرص، إضافة إلى تنسيق فعال للعمل الحكومي بما يضمن إدماج مختلف الفئات الاجتماعية، وخاصة المعوزة منها.

تجدر الإشارة إلى أن ورشات العمل المنظمة من قبل مجموعات العمل الموضوعاتية اندرجت في سياق مسلسل إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي أطلق مساره الرسمي عقب المناظرة الوطنية المنظمة بتاريخ 25 و26 أبريل 2008 بالرباط.

وشكل تأسيس مجموعات العمل الموضوعاتية استجابة لهدف رئيسي متمثل في ضمان مشاركة مختلف الفاعلين وتوسيع نطاق التبادل والتفكير بخصوص المحاور ذات الأولوية لخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية الأهداف والمضامين والنتائج ومنهجية الاشتغال.